



أحوال الشفافية

عن شهر يوليو 2010م

تقرير شهري يصدر عن مركز الشفافية للمعلومات في جمعية الشفافية الكويتية

تسعى جمعية الشفافية الكويتية من خلال هذا التقرير إلى رصد مستجدات الساحة المحلية خلال شهر كامل في مجالات إعلاء الشفافية و مكافحة الفساد خاصة ما يتعلق بأحوال الأجهزة التشريعية والتنفيذية والمؤسسات الرقابية.

ويعد تسليط الضوء على هذه الوقائع هدفا في ذاته ، حتى لو لم يتم الربط والتحليل والتعليق عليها، رغم ما نبذله من جهد في ذلك، ترمي الجمعية من وراءه إلى إتاحة النظر إلى الصورة الكلية لمجريات الشفافية و الإصلاح داخل الحراك المجتمعي مما قد يوفر حافزا إضافيا يدفع نحو التغيير الذي ننشده.

ويمكن القول بأن التقرير غير معنى بحصر جميع الوقائع بقدر عنايته بتلك الوقائع التي تشكل تجاوزات جسيمة أو يترتب عليها تداعيات مهمة تمس المال العام و تدفق إجراءات العمل في الأجهزة المعنية على النحو السليم أو التي تكون مفعمة بدلالات ضارة بالصالح العام.

وتتوفر التفاصيل الكاملة لجميع الوقائع الواردة هنا في تقرير مستقل لكل جهة معنون باسمها ومبين فيه مصدر المعلومات في ملفات الرصد المنشورة في الموقع الإلكتروني للجمعية:

<http://www.transparency-kuwait.org>

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

صدرت التصريحات الحكومية عقب اجتماع لمجلس الوزراء منتصف هذا الشهر تناولوا فيه أولويات الحكومة في إصدار قوانين لتطبيق الاتفاقية ، وهي تصريحات مستمرة منذ سنوات ولم يتم انجاز شئ منها، بل أن المسؤولية عن هذا الملف الهام ضائعة بين عدة جهات حكومية، وكأن قوانين مكافحة الفساد أيتام لا أب لهم، وكان نتيجة ذلك أن تمر المواعيد والمواقيت التي تعلن الحكومة عن التزامها بإصدار القوانين المذكورة دون عمل أي شيء، رغم خطاب حضرة صاحب السمو الذي وجهه إلى الحكومة قبل سنة للاستعجال في إصدار تلك القوانين، وكان آخر نتائج تشتت المسؤولية عن هذا الملف الهام، غياب الحكومة عن حضور المؤتمر الثاني للشبكة العربية لتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد الذي عقد نهاية شهر يوليو في مدينة صنعاء رغم حضور الحكومات العربية ومنظمات المجتمع المدني، فحضرت جمعية الشفافية الكويتية وغابت الحكومة!

مجلس الوزراء

ثارت المخاوف بشأن الجدية في تطبيق العديد من القوانين، مثل قوانين المطبوعات والرياضة وهيئة سوق المال والمعاقين، وما إذا كان التقاعس عن تفعيل بعض موادها يعد توجهها مقصودا

يراعي المتضررين أو غير المنتفعين جراء هذا التطبيق، أو كونه محاولة لكسب الوقت ريثما يمكن تطبيقه على نحو يحقق استفادة بعض المقصودين بذلك؛ وهو الأمر الذي يستدعى قيام الحكومة بعمل قائمة تدقيق للقوانين ومعوقات تطبيقها والنصوص التي لم تفعل فيها حتى الآن وأسباب ذلك؛ وعلى صعيد مقابل يحتاج هذا الأمر إلى متابعة مضاعفة من قبل النواب ولجان مجلس الأمة كل فيما يخصه، بالنظر إلى أن الحديث عن نجاح أي خطط تنموية لا يمكن أن يتحقق بمعزل عن سيادة القانون.

وفي ملف آخر لا يبتعد كثيرا عن هذا السياق في إطاره العام جرى الحديث عن توجه لإنشطة التوسط في انجاز معاملات بعض المواطنين إلى شيوخ القبائل للحد من سطوة بعض النواب في الاستفادة من هذا الجانب، و نذكر هنا بأن الجمعية و من خلال العديد من أنشطتها لطالما نهبت إلى خطورة هذا المنحى و إخلاله الجسيم بمبدأ المواطنة، مما يستوجب ضرورة أن تتأى الحكومة بنفسها عن الانخراط في مثل هذه الممارسات و عدم توظيفها في اللعبة السياسية بأية حال، وان تحسين تقديم الخدمة للأفراد بدون واسطة هو الطريق المثالي لذلك، حتى يكون الجميع أمام القانون سواء.

القطاع النفطي

رغم أن رد وزير النفط على سؤال نيابي كان بحاجة لمزيد من التفاصيل، إلا أنه وعلى نحو ما، كشف عن تعارض مصالح ثلثي أعضاء المجلس الأعلى للبترول، ومع تجنبنا الطعن في ذم تلك الشخصيات فإن الصفقات التي أبرمها القطاع النفطي مع شركاتهم تشير إلى إمكان تمتعهم بميزات تنافسية لا تتوفر لغيرهم، ونعتقد بضرورة التمحيص في اختيار الشخصيات التي تشارك في المجلس الأعلى للبترول وغيره من مجالس ولجان بهذا المستوى لضمان عدم وجود تضارب في المصالح الشخصية والعامة، مع التأكيد والتنبيه على الشخصيات وتوقيعهم على إقرار بعدم وجود تعارض في المصالح.

كما ننوه إلى أن فحوى هذه الإجابة وما أثارته من ردود فعل في الساحة لا يجب أن تصرف الانتباه عن المصالح الكبيرة التي تختفي وراء عقود النفط المليارية القادمة. وحسنا فعل النائب عندما عمم صيغة سؤاله المستهدف لكشف تضارب المصالح، ليشمل كافة الأجهزة الحكومية التي نعتقد أن أي إجابة شفافة بشأنها سوف تسفر عن مخالفات جسيمة بهذا الصدد، إلا أننا في النهاية نؤكد بأن إقرار مقترح قانون الهيئة العامة للنزاهة ومقترح قانون حق الاطلاع سوف يقدمان حولا جذرية مستقرة لهذه الإشكالية.

وزارة الدفاع

حظي الاهتمام بمساعي شراء طائرات الرافال الفرنسية المقاتلة بنصيب الأسد طوال الشهر على خلفية تقرير لديوان المحاسبة أعده بناء على تكليف من مجلس الأمة، أشار إلى إنكار الوزارة لوجود أي تقارير أو مراسلات تتعلق بهذا الموضوع.

الملفت هنا هو الإمعان في استخدام عدة تكتيكات و بوتيرة متسارعة لتميرير هذه الصفقة، تارة بإقحام الجانب الفرنسي فيها بشكل مباشر بترويجه للصفقة و ربطها ببرنامج شامل للتعاون العسكري والاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وتارة أخرى بتسريب اتهامات بالإساءة للعلاقات الدبلوماسية،

وتارة ثالثة بالحديث عن اختراقات نيابية لجلب التأييد للصفقة، وتارة رابعة بالإعلان عن إعادة اختبار الطائرات في الأجواء الكويتية رغم سلبية نتائج الاختبارات السابقة لفريقيين كويتيين في فرنسا، وما زال المسلسل مستمر دون رؤية واضحة.

ما يجب التنبه له هنا أيضا هو دخول أطراف أخرى مستفيدة من هذا الجدل بدأت تروج لصفقة بديلة لطائرات السوبر هورنت الأمريكية.

وما نود التأكيد عليه في النهاية هو ضرورة الإسراع في حسم هذا الجدل في إطار من الشفافية الكاملة وعدم طغيانه على ما ذكره نفس تقرير ديوان المحاسبة المشار إليه وأكدته مصادر نيابية من "ملاحظات مهمة وخطرة تتعلق بطائرات الشحن العسكري C-130J ومصنع الذخيرة"، وأن يكون الحسم في هذا الموضوع للجانب الفني وليس السياسي أو الاقتصادي لهذا الطرف محليا أو ذلك الطرف دوليا.

في ملف آخر يتمتع بأهمية خاصة على الصعيد الإنساني، يتعلق بمخلفات حرب تحرير الكويت المشبعة بالمواد المشعة في منطقة أم القواطي، ما ذكر عن سرقات مستمرة يتعرض لها الموقع إثر التخلي عن حراسته جراء إصابات تم التعامل معها بتكتم شديد، وما يعنيه استمرار هذه السرقات دون ضبط من شيوع التعامل مع مواد شديدة الخطورة من قبل مواطنين ومقيمين دون التنبه لذلك؛ ونعتقد أن هذا الموضوع يجب الإعلان عن كل تفاصيله ومخاطره ورؤية الوزارة لمعالجته بأقصى درجات الشفافية نظرا لتداعياته الإنسانية الجسيمة.

الهيئة العامة للاستثمار

جرى الحديث عن تجاوز استثمارات الهيئة في بعض الصناديق المحلية للنسب القصوى المسموح بها، في ظل غياب رؤية واضحة لوضع هذه الصناديق إزاء الأزمات المتتالية لسوق الكويت للأوراق المالية، وتخرج العديد من المساهمين فيها وصعوبة اجتذاب مستثمرين جدد؛ ما يعنينا هنا هو ضرورة الإعلان عن حجم هذه الاستثمارات، وتحديد المسؤولية عن التجاوزات التي أدت لتورط الهيئة فيها وعدم خروجها منها في الوقت المناسب، والنتائج المنتظرة إزاء ذلك. على صعيد آخر، ثار الجدل حول تقرير مرفوع لرئيس الحكومة بشأن تجاوزات مالية وإدارية ناجمة عن استغلال المناصب في الهيئة وشركات تابعة ومنتظر نشر التقرير كاملا، وتحريك المساءلة تجاه من يثبت عليهم هذا التجاوز إن وجد.

الاستثمارات الحكومية في البورصة

خبر تم تسريبه للصحافة عن قيام المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والهيئة العامة لشئون القصر بوضع معايير جديدة للدخول على الشركات في سوق الكويت للأوراق المالية، دون أن يصاحبه بيان مفصل بعوائد هذه الاستثمارات خلال الفترة الماضية، سواء تلك التي تم الدخول عليها مباشرة، أو من خلال الصناديق والشركات التابعة و الزميلة، وبالتالي لم يتبين موضع القصور في تحقيق العوائد المناسبة و صعوبات التخارج من بعض الشركات.

إن أصول الشفافية تقتضي الإعلان بشكل واضح و مفصل و عبر جهة مسؤولة معتمدة، عن نتائج الأعمال، دون الاعتماد على تسريب أخبار مقتضبة تبدو وكأنها تبرير مسبق لقصور ما.

ظاهرة التغاضي عن مخالفات المقاولين

فيما يبدو امتدادا لغياب مبدأ مساءلة كبار المسؤولين في الجهاز الحكومي تجاه أي قصور أو انحراف في أجهزتهم، تكررت ملاحظات ديوان المحاسبة وجهات رقابية أخرى بشأن إغفال توقيع العقوبات القانونية والإجرائية المنصوص عليها في العقود على المقاولين المخالفين لشروط التعاقد من جهة المواعيد أو مستوى جودة الانجاز.

خلال هذا الشهر تكررت هذه الملاحظات في جهات مثل الأوقاف والإعلام، مما يستدعي ضرورة قيام هذه الجهات بتفعيل شروط التعاقد بما ينفي عنها شبهة التواطؤ مع المقاولين المتقاعسين، ونعتقد إن هذا الملف بحاجة لاهتمام ومتابعة جادة من مجلس الوزراء لانعكاسه المؤكد على مجريات تنفيذ مشاريع خطة التنمية.

وزارة المواصلات

لا تزال الشركات الرئيسية المزودة لخدمة الانترنت تعمل منذ أكثر من ثلاثة سنوات دون غطاء قانوني يحدد موقفها ويتلافى التفاوت غير المبرر في تعامل الوزارة معها، وهو ما يثير التساؤل عن احتمالات وجود مستفيدين من كلا الجانبين يهمهم استمرار هذا الوضع غير المنطقي رغم انعكاسه على مستوى وقيمة الخدمات المقدمة للجمهور.

أما الملف الثاني فهو لا يختلف في مضمونه عن الملف السابق، حيث استمرت الوزارة في تجاهل الإعلان عن اتخاذ أي إجراء بشأن المخالفات الجسيمة التي كشف عنها تقرير ديوان المحاسبة في تنفيذ مشروع الألياف الضوئية، والتعرف على المتسببين في هذه التجاوزات، بل ومحاولة إخفاء معالمها بإتلاف مستنداتها المؤيدة لوقائعها.

تشير الملفات الثلاث إلى سلبية في التعامل مع مشكلات تتراوح بين أساسية و جسيمة لا تراعي تداعيات استمرار هذه الأوضاع ومدلولاتها حيال مجريات تنفيذ مشاريع الوزارة المدرجة في خطة التنمية.

الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب

تم تسليط الضوء خلال هذا الشهر على عدة قضايا هامة تخص الهيئة، تتعلق القضية الأولى بعدم اتخاذ الإجراءات الواجبة للنهوض بمستوى معاهد التدريب التي تشرف عليها الهيئة، تلك التي تعاني من عدم توفير المتطلبات الأساسية من ناحية كفاية الأماكن والتجهيزات والمدربين المؤهلين، مما ينعكس حتما على مستوى مخرجاتها، وقد صاحب الحديث في هذه القضية شكوى من تدخل المعايير الشخصية في إصدار التراخيص وترسية المناقصات ذات الصلة بأنشطة هذه المعاهد.

القضية الثانية تتعلق بتدخل أحد النواب لتعطيل توقيع العقوبة الواجبة على طالبة تم الإمساك بهم في حالة غش يؤكدها الأستاذ المعنى بها.

القضية الثالثة تتعلق بعدم المساواة و تكافؤ الفرص في بعثات أحد أقسام الهيئة، وعدم الإعلان عن أعمال لجنة تحقيق شكلت لهذا الغرض بناء على شكوى من المتضررين مع استمرار عدم حصولهم على حقوقهم وبقاء الموضوع دون حسم.

